



اسم المقال: دور الإفصاح الإلكتروني في تحقيق السوق المالي الكفوء سوق الأسهم السعودي أنموذجاً

اسم الكاتب: أحمد وجيه الدباغ، أ.م. إنصاف محمود دلال باشي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3506>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/11 03:58 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الراafدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



تنمية الرافدين

ملحق العدد ١١٣ المجلد ٢٥ لسنة ٢٠١٣

دور الإفصاح الإلكتروني في تحقيق السوق المالي الكفؤ سوق الأسهم السعودي أنموذجاً

**Role electronic disclosure in achieving financial market
efficient - Saudi stock market specimen**

إنصاف محمود دلال باشي

أحمد وجيه الدباغ

أستاذ مساعد – قسم العلوم المالية والمصرفية
جامعة الموصل – كلية الإدارة والاقتصاد

باحث

Inssaf Mahmoud Dalal Bashi
Asst. Prof – Financial And Banking Sciences
College of Economic and Administration
University of Mosul

Ahmed Wajeh Al - dbag

Researcher

تأريخ قبول النشر ٢٠١٣/١/٨

تأريخ استلام البحث ٢٠١٢/٨/٨

المستخلص

يسعى البحث إلى تركيز الاهتمام بالإفصاح الإلكتروني بوصفه أحد تطبيقات تقنية المعلومات من خلال تبني النظم الإلكترونية الحديثة التي أنتجتها ثورة المعلومات والاتصالات للاستفادة منها في دعم دور النظم المحاسبية في الإيفاء بحاجات مستخدميها والتوافق مع المتغيرات البيئية الحاصلة في بيئنة المحاسبة من أجل خدمة قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية وبالاخص المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمتمثلة في شراء وبيع الأسهم والسندات أو الإبقاء على ملكيتها أو إقراض الشركات....الخ

لذا فقد كان الهدف الرئيسي للبحث هو تسليط الضوء على طبيعة الإفصاح الإلكتروني ومتطلبات تطبيقه وأهميته ودوره في تحقيق السوق المالي الكفؤ من خلال استغلال المزايا التي يتمتع بها الإفصاح الإلكتروني في تحقيق شروط السوق المالي الكفؤ وذلك بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي، وكان أحد أهم نتائج البحث هو تحقيـق بعض شروط الكفاءة الكاملة ومعظم شروط الكفاءة الاقتصادية لسوق الأسهم السعودي في ظل الإفصاح الإلكتروني.

الكلمات المفتاحية : الإفصاح الإلكتروني ، السوق المالي الكفؤ .

Abstract

The Research seeks to focus the attention on the electronic disclosure as one of the applications of the information technology through the adoption of the modern electronic systems produced by the information and communication revolution to take advantage of them in supporting of the role of accounting systems to fulfill the need of its users and compatibility with environmental variables in the accounting environment in order to serve the decisions of the users of the accounting information , especially the current investors and prospective in buying and selling to stocks , presenting in buying and selling stocks and bonds or keeping ownership or lending companies

So, the main goal of the research is to shed light on the nature of electronic disclosure , the requirements of its application , and its importance and its role achieving the financial market efficient by exploiting the advantages that enjoyed by the electronic disclosure in achieving the efficient financial market conditions by the application on the Saudi stock market . The one of the most important results is achieving full efficiency some conditions and most requirements of the economic efficiency of the Saudi stock market under the electronic disclosure

key words : *Electronic Disclosure , Efficient Financial Market*

المقدمة

يعد المستثرون الحاليون والمرتقبون أكثر الفئات استخداماً لمخرجات النظام المحاسبي المتمثلة بالقوائم المالية والإفصاحات الضرورية الأخرى المرتبطة بتوضيح عناصر هذه القوائم المالية من أجل اتخاذ قرارات أكثر فاعلية ، وكما هو معلوم أن هذه القرارات آنية وتتكرر باستمرار من قبل المستثمرين فياساً بالمستخدمين الآخرين للبيانات المالية، إن هذا الأمر استلزم ضرورة حصول المستثمر على بيانات حديثة باستمرار تعكس الصورة الصحيحة لواقع الشركات التي ينوي الاستثمار فيها، ولكي تستطيع الأسواق المالية القيام بدورها يجب أن تكون على درجة عالية من الكفاءة، وواحدة من أهم الأركان التي ترتكز على كفاءة السوق المالي هو وجود نظام كفؤ للمعلومات بحيث يضمن تدفق هذه المعلومات في كل الأوقات وبأقل تكلفة ممكنة ، وقد ترتب على استخدام الشبكة الدولية للمعلومات أن أصبح بمقدور كل من الشركات وأسواق المال أن توفر بصفة فورية وبأشكال الكترونية متقدمة قائمة كبيرة من المعلومات إلى عدد كبير من متذبذبي القرارات غير المتجلسين في احتياجاتهم للبيانات والمعلومات المالية وغير المالية من خلال الإفصاح الإلكتروني مما أسهم في ترشيد قرارات المستثمرين وتحقيق كفاءة الأسواق

مشكلة البحث

ترتبط قرارات المستثمرين بكفاءة السوق المالي ولكي تتحقق كفاءة الأسواق المالية لابد من وجود نظام كفؤ للمعلومات بحيث يضمن تدفق هذه المعلومات في كل الأوقات وبأقل تكلفة ممكنة ، وعليه يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية :

١. هل تتحقق شروط السوق المالي الكفؤ في ظل الإفصاح الإلكتروني؟
٢. هل تتحقق شروط السوق المالي الكفؤ في سوق الأسهم السعودي؟

هدف البحث

يتلخص هدف البحث بالنقاط الآتية :

١. تسلیط الضوء على مفهوم الإفصاح الإلكتروني ومراحل تطوره وأهميته .
٢. التعرف على مفهوم وشروط السوق المالي الكفؤ وأهمية تلك الكفاءة .
٣. توضیح العلاقة بين الإفصاح الإلكتروني والسوق المالي الكفؤ .
٤. بيان دور الإفصاح الإلكتروني في تحقيق السوق المالي الكفؤ بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي .

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من خلال توسيع المساحة المعرفية لموضوع الإفصاح الإلكتروني باعتباره أحد الجوانب الحديثة في المحاسبة المالية من خلال إعطاء تصور عن الإفصاح الإلكتروني ومراحل تطوره ومقوماته والمزايا التي يقدمها، ودوره في تحقيق الكفاءة لأسواق المال، بهدف مساعدة المستثمرين الحاليين والمحتملين في اتخاذ قرارات استثمارية كفؤة وفعالة اعتماداً على معلومات الإفصاح الإلكتروني .

فرضية البحث

لتحقيق هدف البحث تم الاعتماد على الفرضيات الآتية :

١. تتحقق شروط السوق المالي الكفؤ في ظل الإفصاح الإلكتروني .
٢. تتحقق شروط السوق المالي الكفؤ في سوق الأسهم السعودي .

منهجية البحث

تم استخدام الجانب الوصفي في استعراض الجانب النظري من خلال الاستعارة بالمراجع العربية والأجنبية ، وما تم نشره في الواقع الإلكتروني ، والمنهج التحليلي في استعراض الجانب التطبيقي للدراسة من خلال أسلوب تحليل المحتوى لموقع سوق الأسهم السعودي والشركات المدرجة بذلك السوق ، والذي يقوم على تجميع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة ومن ثم تحليل نتائج الدراسة ، ومحاولة تقديم بعض التفسيرات العملية والنظرية لتلك النتائج .

خطة البحث

لتحقيق هدف البحث والوصول إلى فرضيته تم تقسيم البحث على أربعة مباحث ، تناول المبحث الأول منها موضوع "الإفصاح الإلكتروني" بمفهومه ومراحل تطوره ومقوماته وأهميته ، أما المبحث الثاني ناقش موضوع "السوق المالي الكفوء" بمفهومه وأنواعه ومستوياته وأهميته ، ثم يأتي المبحث الثالث ليربط بين المباحثين السابقين بعنوان "العلاقة بين الإفصاح الإلكتروني والسوق المالي الكفوء" للوقوف على إمكانية تحقق شروط السوق المالي الكفوء في ظل مزايا الإفصاح الإلكتروني، أما المبحث الرابع والخاص بالجانب التطبيقي فقد تناول مدى تحقيق السوق المالي الكفوء بسوق الأسهم السعودي في ظل الإفصاح الإلكتروني .

الإفصاح الإلكتروني أولاً - مفهوم الإفصاح الإلكتروني

تعد المحاسبة الأكثر تأثيراً بالتطورات الحاصلة في تقنية المعلومات، وهذا بدوره أدى إلى حدوث تطورات وقفزات هائلة في المحاسبة التي لم تعد مقتصرة على تسجيل البيانات وتبويبيها وعرضها في حسابات ختامية - بالرغم من أهمية ذلك - بل تطورت لتكون نظاماً للمعلومات يهدف إلى توفير معلومات متنوعة لأطراف متعددة لاتخاذ أفضل القرارات - فأصبحت أكثر أهمية - (محمود وحسين، ٢٠١١، ٢١٩). وفي وقتنا الحالي ازدادت البدائل المتاحة للاستثمار وأصبح قرار المستثمر أكثر تعقيداً في ظل استخدام تقنية المعلومات حيث، ظهرت التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية والاستثمار عبر القارات ، مما تطلب ذلك حصول المستثمر على الإفصاحات الازمة عن المعلومات المحاسبية بشكل يوازي التطور الحاصل في العالم في المجالات المرتبطة بتقديم تلك المعلومات ، مما حدا بالشركات إلى استثمار هذه التقنية في جوانب عديدة من العمل المحاسبي ومنها الإفصاح عن معلوماتها المالية عن طريق الانترنت ، وهو ما أطلق عليه الإفصاح الإلكتروني وما يتحققه هذا الإفصاح من سرعة ودقة في عرض المعلومات قياساً بالإفصاح التقليدي لأجل خدمة قرارات مستخدمي هذه المعلومات وبالأشخاص المستثمرين الحاليين والمرتقبين والمتمثلة في شراء وبيع الأسهم والسنادات أو الإبقاء على ملكيتها أو إقراض الشركات....الخ والتي تعدد قرارات آنية أكثر أهمية وسرعة وتكراراً قياساً بقرارات المستخدمين الآخرين للمعلومات المحاسبية كالجهات الحكومية والعاملين في المنشآة (السليم، ٢٠٠٦، ٨٥) .

بناءً على ما تقدم يمكن تحديد مفهوم الإفصاح الإلكتروني بأنه " استخدام الشركة لموقعها على الشبكة الدولية للمعلومات في عرض المعلومات المحاسبية خلال الفترات المناسبة التي قد تكون شهرية أو ربع سنوية أو سنوية ، فضلاً عن كل ما يستجد في وقته

المناسب من دون الالتزام بهذه المدد " على أن تشمل هذه البيانات التفاصيل الجزئية والكلية لكل من - الميزانية العمومية - التدفقات النقدية - الدخل - تقرير مجلس الإدارة - تقرير المدقق - ، هذا فضلاً عن الأخبار العاجلة اليومية التي لها تأثير على أوضاع الشركة سلباً أو إيجاباً، على أن تكون تلك البيانات صحيحة ودقيقة (العيدي، ٢٠٠٨، ٧) .

وعليه فإن الإفصاح الإلكتروني هو استخدام تقنية المعلومات في جميع مراحل تجميع البيانات ومعالجتها والإفصاح عن المعلومات الناتجة عنها وتسخيرها للمستفيدين - وهو يماثل بذلك الإفصاح بالوسائل والأساليب التقليدية - فيما عدا أن ما يفصح عنه من مواد معلوماتية لا يتم إخراجه ورقياً لأغراض الإفصاح، بل يتم توزيعه على وسائل إلكترونية من خلال الشبكات الإلكترونية كالإنترنت، وأن طبيعة الإفصاح هذه تستخدم تقنية المعلومات بصورة عامة في جميع مراحل الإعداد وتقنية الاتصالات بصورة خاصة في عملية التوصيل ، فقد جازت عليه تسمية الإفصاح الإلكتروني .

ثانياً - مراحل تطور الإفصاح الإلكتروني

وفقاً للجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) فإن الإفصاح الإلكتروني مر بثلاث مراحل للتطور وهي : (الخيال، ٢٠٠٩، ٢٠٤) .

المرحلة الأولى - وفيها تم البدء في إنشاء موقع الكتروني للشركات، واستخدام الانترنت كأحد الوسائل المستخدمة لنشر التقارير المالية، ومن أبرز ملامح هذه المرحلة قلة عدد الشركات وعدم انتظام عملية النشر .

المرحلة الثانية - وتتسم هذه المرحلة بتزايد عدد الشركات التي تملك موقع الكتروني خاص بها ، وتم استخدام هذه التقنية بشكل واسع في نشر التقارير المالية المشابهة إلى حد كبير للتقارير المالية المطبوعة - التقليدية - .

المرحلة الثالثة - وفي هذه المرحلة ازدادت كمية المعلومات المالية وغير المالية المنشورة على الانترنت بصورة أكبر من التقارير المالية المطبوعة ، فضلاً عن استخدام طرائق متقدمة في عرض تلك المعلومات مثل لغة تقارير الأعمال الموسعة، وتوصف هذه المرحلة بأنها استخدام أكثر تقدماً لتقنية الانترنت، بما في ذلك عرض الوسائل المتعددة، التسجيل والمشاركة على شبكة الانترنت، والتصويت في الجمعية العمومية، تطوير التجارة والتسويق، واستخدام لغة xbrl لإعداد التقارير المالية

(Hedlin, 2009, 373)

ثالثاً - مقومات الإفصاح الإلكتروني

لابد من وجود مجموعة من المقومات الازمة لإنجاح الشركات في تطبيق الإفصاح الإلكتروني، وتمثل هذه المقومات في الآتي : (رمضان والشجيري، ٢٠٠٩، ٢٢)

١. يتطلب برامج الكترونية متخصصة في إعداد وتشغيل وعرض البيانات.
٢. يتطلب توفر شبكة من الأجهزة والمعدات الإلكترونية .
٣. يتطلب إنشاء موقع الكتروني للشركة على شبكة الانترنت .
٤. يتطلب إدارة متخصصة للموقع الإلكتروني للشركة .
٥. يتطلب توافر كوادر بشرية مؤهلة من المحاسبين والمبرمجين والمحللين.
٦. يتطلب بناء وسائل وإجراءات للرقابة الداخلية مناسبة ومتينة.
٧. يتطلب إصدار معايير محاسبية تنظم عملية الإفصاح الإلكتروني .

رابعاً - أهمية الإفصاح الإلكتروني

إن النمو السريع لتقنية الإنترن特 أثر على الممارسات المحاسبية والاتصال المحاسبي، إذ إن العديد من الشركات في البلدان المتقدمة والنامية تستخدم الإنترنرت لتوفير المعلومات المالية بالإفصاح عن كل التقارير السنوية التقليدية ، فضلاً عن المعلومات المالية وغير المالية الأخرى في تنسิقات متعددة على نطاق أوسع من حيث الجمهور ومرoneة أكثر في العرض التقديمي والمحتوى المعلوماتي، وبالتالي توفر الشركة معلومات أكثر من تلك المتوافرة بالوسائل التقليدية، (Keliwon & Mohamed, 2010, 2) وتستخدم العديد من الشركات الآن مزايا شبكة الإنترنرت لتوفير المعلومات المالية، لأن وضع تلك المعلومات على صفحة الويب الخاصة بالشركة يمكن المستخدمين من الوصول إليها بسهولة من خلال البحث والتحميل ، ومقارنة وتحليل تلك المعلومات بتكلفة منخفضة وفي الوقت المناسب، من ناحية أخرى، يمكن للشركات أن تحدث هذه المعلومات بشكل مستمر بتکاليف منخفضة، وعلاوة على ذلك، فإن وضع المعلومات المالية وغير المالية على شبكة الإنترنرت يتتيح الوصول المتساوي لكافة المستخدمين ، ويقلل من فرص الحصول على المعلومات من قبل بعض المستثمرين والمؤسسات ووسطاء المعلومات، كما يمكن أن تصل الشركات إلى المستثمرين المحتملين بفرص أكبر من الوصول بوسائل الاتصال التقليدية الأخرى (Turel, 94, 2010) كما يساعد الإفصاح الوحدة الاقتصادية على سرعة التأثير بالمتغيرات الخارجية والتفاعل معها وسرعة الاستجابة لمتطلبات السوق والتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة ، مما يحقق مركزاً قوياً بين المنافسين (رمضان والشجيري، ٢٠٠٩، ١٨)

السوق المالي الكفوء أولاً - مفهوم السوق المالي

يستمد السوق المالي مفهومه من مفهوم السوق بشكل عام، فالأسواق موجودة في المجتمعات البشرية منذ القدم، إلا أن السلع التي يتم التعامل بها في هذه الأسواق، وكذلك وسائل وأساليب تبادل تلك السلع هي التي تغيرت عبر التاريخ ، وذلك تبعاً لتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتبعاً لتغير احتياجات الأفراد وتطور وسائل الاتصال فيما بينهم (مطر، ٢٠٠٩، ١٦٣)، إذ كانت الأسواق تقصر على بيع وشراء السلع والخدمات الحقيقة وبوسائل بدائية، إلا أنه في ظل التطور الحضاري تطورت الأسواق بشكل كبير، حيث شهدت طفرة واسعة في السنوات الأخيرة بسبب التقدم التقني الواسع في كافة المجالات (الفالوجي، ٢٠٠٧، ١١) وتشهد أسواق رأس المال في الوقت الحاضر أعظم وأكبر التغيرات وأسرعها، فالأسواق المالية أصبحت تتمنع الآن بقدر لم يسبق له مثيل من الحرية في إدارة شئى العمليات المالية، وأصبح تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود وعبر القارات يتم من دون حواجز ، إذ إن العامل الحاسم والأكبر وراء حدوث هذه النقلة في نشاط أسواق رأس المال هي الثورة التقنية والتي أصبحت تومن البيانات والمعلومات عن عمل الأسواق المالية والمؤسسات العاملة فيها والأدوات المالية المتداولة بها والتي ترتكز على استخدام الحاسوب بوجه واسع ومتعمق والتحسينات المستمرة في النظم المحاسبية المتخصصة بالمؤسسات المالية والمصرفية (الشحادة، ٢٠٠٥، ٢)

ثانياً - مفهوم السوق المالي الكفوء

ترتبط كفاءة السوق المالي بالأساس من خلال العلاقة بين القيمة السوقية للأدوات المالية - ولاسيما الأسهم العاديـة - والمعلومات المتاحة عن الشركة المصدرة لتلك الأدوات،

ومدى انعكاس تلك المعلومات على القيمة السوقية للأوراق المالية بشكل كامل وسريع وموضوعي (Higgins , 2001 , 169) وهناك مجموعة من الأبحاث تؤكد بأن أسعار الأسهم تتغير بسرعة وبشكل صحيح في ضوء ظهور معلومات جديدة، وهذا ما يطلق عليه بفرض السوق الكفؤ، وتأتي هذه الاستجابة الفورية نتيجة لوجود مجموعة من المستثمرين على وعي كاف بدلالة الأرقام المحاسبية، وبالتالي يمكنهم إدراك أثر الطرائق المحاسبية البديلة في هذه الأرقام (الشيرازي ، ١٩٩٠ ، ١٠٦).

ووفقاً لمفهوم الكفاءة يتوقع أن تستجيب أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، وعلى وجه السرعة، لكل معلومة جديدة ترد إلى المتعاملين فيه، يكون من شأنها تغيير نظرتهم للمنشأة المصدرة للسهم، حيث تتجه أسعار الأسهم صعوداً أو هبوطاً، وذلك تبعاً لطبيعة الأنباء (سارة أو غير سارة)، وفي السوق الكفؤ يعكس سعر سهم المنشأة المعلومات المتاحة عنها سواء كانت تلك المعلومات على شكل : قوائم مالية، معلومات تبتها وسائل الإعلام، السجل التاريخي لسعر السهم، أو تحليلات وتقارير حول الحالة الاقتصادية العامة على أداء المنشأة (قصراوي، ٢٠٠٧ ، ٦).

ثالثاً - أنواع كفاءة الأسواق المالية

يوجد نوعان من الكفاءة لسوق رأس المال هما (صالح، وفريدة، ٢٠١٠ ، ١٨٣):

١. الكفاءة الكاملة

إن المبدأ الذي يقوم عليه السوق الكفؤ، هو الانعكاس السريع للمعلومات التي ترد إلى السوق على سعر السهم، بمعنى أن أسعار الأسهم تتغير مباشرة بعد كل معلومة جديدة يحصل عليها المتعاملون في هذا السوق - تبعاً لطبيعة هذه المعلومة - وهو ما يعني أنه لا توجد مدة زمنية بين الحصول على المعلومات وتحليلها وبين التغير في سعر السهم، إن هذا المبدأ ينطبق تماماً على مفهوم الكفاءة الكاملة (سميرة، ٢٠١٠ ، ٨٤)، التي يتطلب تحقيقها توفير الشروط الآتية : (الفالوجي، ٢٠٠٧ ، ٢٩)

- أ- إتاحة المعلومات عن السوق للجميع في ذات اللحظة ومن دون تكاليف وفي ظل هذا الشرط تكون توقعات كافة المستثمرين متماثلة نظراً لتماثل المعلومات المتاحة .
- ب- عدم وجود أي قيود على التعامل، فلا توجد تكاليف للمعاملات أو ضرائب أو غير ذلك من التكاليف، كما يمكن للمستثمر أن يشتري أي كمية من الأسهم مهما صغر حجمها وذلك بيسر وسهولة هذا إلى جانب عدم وجود أي قيود تشريعية أو قانونية للدخول أو الخروج من السوق ، وذلك بالنسبة للمستثمرين أو المنشأة الراغبة في الحصول على الأموال، كما لا توجد قيود أخرى من أي نوع .
- ت- وجود عدد كبير من المستثمرين، ومن ثم فإن تصرفات أي منهم لا يحتمن أن تؤثر تأثيراً ملحوظاً على أسعار الأسهم .
- ث- المستثمرين يتصرفون بالرشد، ومن ثم فإنهم يسعون إلى تعظيم المنفعة التي يحصلون عليها من وراء استغلال ثرواتهم .

٢. الكفاءة الاقتصادية

لأن بعض شروط الكفاءة الكاملة مثالية ولا يفترض تحققها في الظروف العادية، ظهر نوع ثان من الكفاءة ، وهي الكفاءة الاقتصادية التي تفترض أن يمضي بعض الوقت منذ وصول المعلومات إلى السوق حتى تتعكس آثار تلك المعلومات على أسعار الأسهم، وهو ما يعني أن القيمة السوقية لسهم ما قد تكون أعلى أو أدنى من قيمته الحقيقة لبعض الوقت، كما إن هذا الفرق بين القيمتين لن يكون كبيراً (الميمي وسلام، ٢٠٠٤ ، ٨٧)

لوجود تكاليف المعاملات والضرائب أو تكاليف أخرى ، فإن الفرق لن يكون كبيراً إلى الحد الذي يسمح بتحقيق أرباح طائلة خصوصاً في المدى الطويل (مطر، ٢٠٠٩، ٧٣)، ويطلب تحقيق الكفاءة الاقتصادية لسوق رأس المال شرطين أساسيين، هما كفاءة التسعير وكفاءة التشغيل وعلى النحو الآتي : (جودة، ٢٠٠٠، ١٠٢) .

أ- كفاءة التسعير: يطلق على كفاءة التسعير بالكفاءة الخارجية، ويقصد بها "أن المعلومات الجديدة تصل إلى المتعاملين في السوق بسرعة دون فاصل زمني كبير، وأن لا يتحمل المتعاملين في السوق تكاليف كبيرة في سبيل الحصول عليها، مما يجعل أسعار الأسهم مرآة تعكس كافة المعلومات المتاحة" ، ومن هذا التعريف يتضح أن المقصود بكفاءة التسعير هي الكفاءة الاقتصادية المتعلقة بأثر المعلومات على أسعار الأسهم ، وهي الكفاءة موضوع هذه الدراسة .

ومما سبق يتضح أن هذا الشرط مماثل للشرط الأول للكفاءة الكاملة مع ملاحظة أن ورود المعلومات ليس بشكل فوري ، وإنما بسرعة معقولة من دون فاصل زمني كبير كما إن تكلفة الحصول على المعلومات ليست مجانية وإنما بتكلفة معقولة، من هنا يمكن اعتبار هذا الشرط مماثلاً للشرط الأول للكفاءة الكاملة مع واقعية التطبيق .

ب- كفاءة التشغيل: وتسمى بالكفاءة الداخلية ويقصد بها "قدرة السوق على خلق التوازن بين العرض والطلب ، من دون أن يت ked المتعاملين فيه تكلفة عالية للسمسرة ومن دون أن يتاح للتجار والمتخصصين أي صناع السوق فرصة لتحقيق مدى أو هامش ربح فعال فيه" أي باختصار انخفاض تكلفة الصفقات المالية .

ومما سبق يتضح أن هذا الشرط مماثل للشرط الثاني للكفاءة الكاملة فيما يخص تكلفة المعاملات فقط من دون التطرق لحجم الاستثمار أو القيود التشريعية، مع ملاحظة أن تكلفة المعاملات ليس مجانيًّا وإنما بتكلفة معقولة، لذا يمكن اعتبار هذا الشرط مماثلاً للشرط الثاني للكفاءة الكاملة مع واقعية التطبيق .

العلاقة بين الإفصاح الإلكتروني والسوق المالي الكفوء

إن الإفصاح الإلكتروني يُسهم في تعزيز دور الأسواق المالية وترشيد قرار المستثمرين من خلال التقنيات التي يعتمد عليها في توفير المعلومات المحاسبية، مما يُسهم في اكتساب أسواق المال الكفاءة المنشودة - وإن اختفت تلك الكفاءة من سوق آخر - حيث إن الإفصاح الإلكتروني يُسهم في تحقيق العديد من الفوائد للمستثمرين والأسواق المالية والشركات المدرجة بالأسواق المالية وكما يأتي (Avolio and other, 2001, 7-30):

١. للمستثمرين - يُؤدي الإفصاح الإلكتروني إلى توفير المعلومات لكل المستثمرين داخل السوق أو خارجه من خلال تواجدهم الافتراضي عن طريق الانترنت.
٢. للأسوق - توسيع أسواق المال وزيادة حجم التداول فيه نتيجة الشفافية وإضفاء الطابع الديمقراطي في ظل الإفصاح الإلكتروني .
٣. للشركات - إذ جعل من الأسهل للشركات الجديدة الاكتتاب العام وزيادة رأس المال، وحقق نمو تلك الشركات خلال مدة قياسية، إذ إن فرص النمو للشركات يعتمد على ارتفاع أسعار أسهمها، نتيجة لذلك، تواجه هذه الشركات حواجز قوية لتزويد المستثمرين بالمعلومات الآتية التي تساعد على الحفاظ على أسعار أسهم تلك الشركات بشكل مرتفع ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الإفصاح الإلكتروني .

وعليه فإن الإفصاح الإلكتروني يمكن أن يحقق شروط السوق المالي الكفؤ في ظل المزايا التي يتمتع بها والتي انعكست على كفاءة أسواق المال، والآتي الشروط التي تتحقق بها كفاءة الأسواق وإمكانية تحقيقها في ظل الإفصاح الإلكتروني، وهي الشروط التي تتحقق بها الكفاءة الكاملة على اعتبار أن شروط الكفاءة الاقتصادية مضمونة بها :

١- إتاحة المعلومات عن السوق للجميع في اللحظة ذاتها ومن دون تكاليف ، ويتضمن هذا الشرط ثلاثة فقرات ضمنية وهي :

- أ- توفير المعلومات لجميع المتعاملين بالسوق .
- ب- توفيرها لهم في الوقت نفسه .
- ت- إن توافر تلك المعلومات من دون تكلفة .

إن طول المدة التي يتوافر عنها معلومات عن الشركة تؤدي إلى كثرة الشائعات، بسبب عدم اليقين بين فترات الإفصاح التقليدي وما يتبعه من مخاطر لمعلومات الشركة وهذا من جهة، ومن جهة ثانية طول تلك المدة تؤدي إلى حصول بعض المستثمرين على المعلومات من داخل الشركات عن طريق الرشاوى لموظفي تلك الشركة أو صلة القرابة أو أية ضغوط أخرى، مما يؤثر على كفاءة الأسواق، ولا يتحقق ذلك بوجود الإفصاح الإلكتروني ، لأنه يوفر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب وبتكلفة معقولة تتمثل بالاتصال بالانترنت ، كما إن كمية وشكل وتوفيق المعلومات التي تتوافر لهم في ظل الإفصاح الإلكتروني تفوق بكثير التكلفة التي يتحملونها من أجل حصولهم على تلك المعلومات بشكل تقليدي (Hunton and other, 2003, 8)

وعليه فإن الإفصاح الإلكتروني يُسهم وبشكل كبير في تعزيز دور الأسواق المالية واكتسابها الكفاءة من خلال توصيل المعلومات لجميع المستثمرين في الوقت المناسب ولكميات ليست بقليلة من المعلومات وبتكلفة قليلة تتمثل بالوصول إلى الانترنت أو من دون تكلفة للمعلومات المجانية في السوق (3 , 2001 , Avolio and other) حيث إن التطورات التقنية الحالية بما تتوفره من وسائل اتصال، انترنت، هواتف ثابتة ونقالة وغيرها، كلها أسهمت في سهولة الوصول إلى المعلومات الضرورية للشركات بسرعة ومن دون تكاليف مبالغ فيها من خلال الإفصاح الإلكتروني، هذه المعلومات قد تكون معلومات سابقة - تاريخية، كالنتائج التي حققتها المنشأة في سنوات سابقة، كما قد تكون معلومات حالية أو مستقبلية من خلال القيام بتقديرات وتنبؤات لما سيكون عليه وضع المنشأة في سنوات لاحقة (سميرة، ٢٠١١ ، ٨٢)

وعليه نجد أن هذا الشرط بفترته الأولى والثانية يمكن أن يتحقق في ظل الإفصاح الإلكتروني من خلال أنظمة بث معلومات التداول الكترونيا في السوق وفي الموقع الإلكتروني للسوق ، فضلاً عن موقع الشركات التي تعرض معلومات مكملة لما عرض في السوق والموقع الإلكتروني للسوق لجميع الأطراف وفي الوقت نفسه ، أما بالنسبة لتكلفة الحصول على تلك المعلومات فقد خفض الإفصاح الإلكتروني جزءاً كبيراً من تلك التكلفة ممثلاً بارتفاع أية رسوم أو أتعاب مقابل توفير تلك المعلومات، وما تبقى من تكلفة يتمثل بخدمة الانترنت من أجل الحصول على تلك المعلومات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ألغى التكلفة من خلال تواجد المستثمر بالسوق وحصوله على المعلومات الالكترونية مجاناً، وفي كلتا الحالتين تُعد المعلومات مجانية ، لأن توفيرها لا يتم بمقابل نقدي، وتكلفة الانترنت تعد خارج قوس ، لأنها خارج إرادة الشركة أو السوق المفصح الكترونياً، وهذا بدوره لا

يمنع أن تكون تلك المعلومات مجانية، وعليه فإن هذا الشرط الذي كان صعب المنال في ظل الإفصاح التقليدي أصبح ممكناً في ظل الإفصاح الإلكتروني، أما بالنسبة للشرط الأول للكفاءة الاقتصادية والذي يفترض أن : "المعلومات الجديدة تصل إلى السوق من دون فاصل زمني كبير، تكلفة الحصول على تلك المعلومات معقولة" قد تتحقق بتحقق الشرط الأول للكفاءة الكاملة، وهذا يتحقق هذا الشرط بفترته في ظل الإفصاح الإلكتروني بشكل أقرب من تتحقق في ظل الكفاءة الكاملة عن طريق المعلومات المحدثة في السوق والموقع الإلكتروني له وموقع الشركات المدرجة في السوق وبتكلفة معقولة تتمثل بالوصول إلى الانترنت أو مجانية داخل السوق .

٢- عدم وجود أي قيود على التعامل، فلا توجد تكاليف للمعاملات أو ضرائب أو غير ذلك من التكاليف، كما يمكن للمستثمر أن يشتري أي كمية من الأسهم مما صغر حجمها وذلك بيسير وسهولة، هذا إلى جانب عدم وجود أي قيود تشريعية أو قانونية للدخول أو الخروج من السوق، وذلك بالنسبة للمستثمرين أو المنشأة الراغبة في الحصول على الأموال، كما لا توجد قيود أخرى من أي نوع .

إذا تمعنا بهذا الشرط سنجد بعيداً جداً عن الواقع، إذ توجد فعلاً شروط وقيود تفرض على الإفراد المستثمرين والشركات التي ترغب في الدخول إلى أسواق رأس المال، وهي الشروط التي تفرضها لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة، وعليه فإن هناك قيود على المعاملات في أسواق رأس المال، كما توجد تكاليف للتعامل بالإضافة إلى الضرائب (سميرة، ٢٠١١، ٨٥).

ويرى الباحث أن هذه الفقرة لها جانبان أحدهما إيجابي متمثل بكون تلك الشروط أو القيود عامل أمان لعمليات السوق وبالتالي اطمئنان المستثمرين، والآخر سلبي يمكن إن يحد من دخول مستثمرين جدد أو حتى خروج مستثمرين حالين إن كانت تلك الشروط أو القيود مشددة إلى نوع ما، إلا أنه في ظل الإفصاح الإلكتروني أصبح الدخول والخروج للأسوق عن طريق الانترنت مع الالتزام بالشروط والقيود التي تفرضها أسواق رأس المال الكترونياً، إذ إن السوق المالي في ظل الإفصاح الإلكتروني عبارة عن حاسب شخصي وجهاز مودم - اتصال بالانترنت - وذلك لأن كل ما يحتاج إليه المستثمر من معلومات متداولة في السوق هي أيضاً متوفرة بالموقع الإلكتروني لذلك السوق ، فضلاً عن الواقع الإلكتروني للشركات المدرجة بهذه السوق، إذ إن التوارد في أسواق المال يمكن أن يكون توائداً حقيقياً - التوارد بذلك السوق - أو التوارد الافتراضي عن طريق الانترنت، وهذا يعطي مزيداً من الحرية لدخول الأسواق ضمن الشروط والقيود المحددة طبعاً ، لأن الإفصاح الإلكتروني لا يلغى القيود التشريعية أو القانونية لدخول والتعامل بالسوق ، وإنما يجعل تطبيقها أسهل من خلال التوارد الافتراضي بالسوق، وعليه فإن هذا الشرط يمكن أن يتحقق بنسبة مقبولة في ظل الإفصاح الإلكتروني .

حيث إن الإفصاح الإلكتروني أدى إلى تقليل الحواجز التي تعرّض الدخول إلى الأسواق لتوفير الخدمات المالية - مثل صناع السوق والوساطة المالية - ويقود ذلك إلى المنافسة في تقديم تلك الخدمات ، مما يعني انخفاض تكاليف المعاملات، إذ إن الإفصاح الإلكتروني حفز المنافسة في صناعة الوساطة المالية وسمحت للمستثمر بالاستفادة من خدمات تلك الوساطة، كما إن حسابات الانترنت مريحة وغير مكلفة للوصول إلى الأسواق، وفي تقرير حديث لبورصة نيويورك تبين أن متوسط تكاليف المعاملات انخفضت من

٢٠٪ إلى ١٠٪ على مدى السنوات آذ ٢٠ الماضية بسبب تقنيات الإفصاح الإلكتروني (Avolio and other , 2001 , 2-3)

من هنا نجد أن الشرط الثاني للكفاءة الاقتصادية والذي يفترض: "انخفاض تكلفة الصفقات المالية" قد تحقق هنا بجدرة، فالإفصاح الإلكتروني قدم وسيلة عادلة لتوفير المعلومات للمستثمرين من حيث الشكل والمكان والزمان، من دون تكلفة أو بتكلفة منخفضة، وعليه سيسعى المستثمران للحصول على المزيد من معلومات الإفصاح الإلكتروني وتحليلها باعتبارها معلومات مجانية، مما يعني عدالة المنافسة بين المستثمرين، كما إن تكلفة المعاملات قد انخفضت بسبب المنافسة بين مقدمي الخدمات المالية، مما يعني أن الكل مستفيد من ذلك السوق من دون أن يطغى طرف على آخر لكل من المستثمرين فيما بينهم، ومقدمي الخدمات المالية فيما بينهم، والمستثمرين ومقدمي الخدمات ككل .

٣ - وجود عدد كبير من المستثمرين، ومن ثم فإن تصرفات أي منهم لا يحتمل أن تؤثر تأثيراً ملحوظاً على أسعار الأسهم، وهذا يعني أن على كل مستثمر أن يقبل الأسعار المعلنة على أنها قضية مسلمة بها.

الإفصاح الإلكتروني يوفر سهولة الوصول إلى معلومات الشركة، ويمكن الشركات من الوصول إلى عدد أكبر من المستخدمين المحتملين، إذ إن توفير معلومات الشركة على موقعها الإلكتروني يتيح الوصول المتوازي لكافة المستخدمين (Wagenhofer , 2003 , 265) إذ يمكن لأي مستثمر يملك حاسوباً ومودمـاً - اتصال بالإنترنت - أن يكون ضمن السوق على مدار ٢٤ ساعة في اليوم وعلى مدار الأسبوع، والوصول إلى أخبار الشركات، أسعار الأسهم الحالية والتاريخية، والبيانات الاقتصادية، وأرشيف المعلومات الخاصة بالشركة، القوائم المالية، توقعات المحللين، وآراء أخرى للمستثمرين من خلال لوحات الرسائل، وغرف المحادثة، علاوة على ذلك، توفر تقنية الإنترنـت للمستثمرين من الحصول على التحديثات المستمرة عن أداء محافظها الاستثمارية ومعلومات عامة عن الشركة، من جانب آخر أصبح التداول أكثر سهولة ومرنة عن طريق الابتكارات التقنية مثل التداول الإلكتروني وتسديد الحسابات عبر الانترنت، هذه التغييرات أدت إلى توسيع المشاركة في السوق وتيسير الزيادات الكبيرة في حجم التداول، إذ مع ظهور تقنيات الإفصاح الإلكتروني ارتفع عدد المشاركين في أسواق الأوراق المالية الأمريكية بشكل ملحوظ، إذ بلغ ما مجموعه ٨٤ مليون من الأميركيين المشاركين في سوق الأسهم اعتباراً من عام ١٩٩٨، بزيادة قدرها أكثر من ٣٠ مليون منذ عام ١٩٨٩ (Avolio and other , 2001 , 2-4)

وبالتالي تتحقق هذا الشرط في ظل الإفصاح الإلكتروني من خلال زيادة عدد المستثمرين بالسوق بسبب سهولة الحصول على المعلومات وتوفيرها لهم بوقت واحد، أي أصبح توفير المعلومات لعبة عادلة بين المستثمرين في ظل الإفصاح الإلكتروني سواء من حيث توقيت الحصول على المعلومات أو تكلفتها، حيث نجد أن بعض شروط كفاءة الأسواق مرتبطة ببعضها البعض في ظل الإفصاح الإلكتروني، فتوفير المعلومات المحاسبية إلى قاعدة عريضة من المستثمرين في الوقت نفسه ومن دون تكلفة - الشرط الأول للكفاءة الكاملة - أدى إلى توسيع قاعدة المستثمرين الذين يمكنهم الوصول إلى تلك المعلومات وزيادة المشاركين في السوق - الشرط الثالث للكفاءة الكاملة -

٤ - المستثمرون يتصرفون بالرشد، ومن ثم فإنهم يسعون إلى تعظيم المنفعة التي يحصلون عليها من وراء استغلال ثرواتهم .

بالنسبة لهذا الشرط والذي يقضي بأن المستثمر رشيد يسعى إلى تعظيم المنفعة والثروة وأنه في سباق دائم مع الآخرين للحصول على المعلومات التي تساعد في بلوغ هدفه، فهو يمكن أن يتحقق في ظل الإفصاح الإلكتروني من خلال توفير المعلومات من مصدرها الأصلي وتقادي الشائعات والتي تؤثر على القرار الرشيد وتوفير نشرات التوعية الاستثمارية، وبالتالي أسمهم الإفصاح الإلكتروني في تحقيق هذا الشرط بنسبة مقبولة، لأن نسبة الأكبر من رشادة المستثمر تعتمد على المستثمر نفسه، ثم يأتي دور الإفصاح الإلكتروني ليدعم تلك الرشادة.

تحقيق السوق المالي الكفوء في ظل الإفصاح الإلكتروني بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي

يأتي هذا البحث بجانبه الميداني ليؤكد أو ينفي ما تم استعراضه في البحث الثالث - والخاص بالربط بين مزايا الإفصاح الإلكتروني والسوق المالي الكفوء من خلال قدرة تلك المزايا على تحقيق الكفاءة لأسواق المال - والخاص بالجانب النظري .

إن معظم الدراسات التي تناولت السوق المالي الكفوء اختبرت سوقاً أو أسواقاً محددة وإخضاعها لمؤشرات محددة تقيس كفاءتها في ظل المستويات الثلاثة (المستوى الضعيف للكفاءة ، شبه القوي ، القوي) ، وفي هذه الدراسة فإن قياس الكفاءة على وفق تلك المستويات غير مجد ، لأن هدف البحث هو توضيح دور الإفصاح الإلكتروني في تحقيق كفاءة أسواق المال ، وعليه يتطلب الأمر معرفة مستوى كفاءة السوق خلال مرحلة تحول الشركات والأسواق المدرجة بها تلك الشركات من نظام الإفصاح التقليدي إلى نظام الإفصاح الإلكتروني حتى يمكن معرفة دور الإفصاح الإلكتروني في تحقيق كفاءة ذلك السوق أو زيادة تلك كفاءته ، وبما أنه لا توجد مؤشرات عملية لقياس مدى انتباط شروط كفاءة الأسواق المالية في ظل الإفصاح الإلكتروني ، فقد اعتمد الباحثان على مؤشرات مقتربة تعكس مدى تحقق أو عدم تحقق شروط السوق المالي الكفوء وهذه المؤشرات هي :

أ- الشرط الأول للكفاءة الكاملة والذي يقضي بإتاحة المعلومات عن السوق للجميع في ذات اللحظة ومن دون تكاليف ، ويتم التأكد من تحقق أو عدم تحقق هذا الشرط من خلال المؤشر الآتي: عدد الشركات التي تقصح الكترونياً / عدد الشركات المدرجة ويتم من خلال هذا المؤشر معرفة عدد الشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي خلال الأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ ، ومن ثم عدد الشركات التي تقصح الكترونياً ولسنوات نفسها ، ومن حاصل قسمة (عدد الشركات التي تقصح الكترونياً / عدد الشركات المدرجة) نتوصل لنتيجة مفادها أنه كلما زادت تلك النتيجة كان بصالح كفاءة السوق من خلال تحقيق الشرط الأول للكفاءة الكاملة والشرط الأول للكفاءة الاقتصادية ، لأنه بوجود الإفصاح الإلكتروني للشركات المدرجة بذلك السوق يعني: توفير المعلومات لكل المتواجدين بذلك السوق وفي اللحظة نفسها وبدون تكلفة

ب- الشرط الثاني للكفاءة الكاملة والذي يقضي بعدم وجود أي قيود على التعامل .. الخ، ويتم التأكد من تتحقق أو عدم تتحقق هذا الشرط من خلال المؤشر الآتي: معدل دوران السهم، عدد الصفقات، ويقيس هذا المؤشر (معدل دوران السهم) بسوق الأسهم السعودي خلال الأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ ، ويعكس معدل دوران السهم عدد مرات تحويل السهم إلى نقديّة بسرعة وبأقل تكلفة وبسعر يقارب آخر سعر للتداول ، ويعد أحد معايير المفاضلة ليس فقط فيما بين الأسهم المدرجة في سوق ما، بل تتعذر ذلك لتشمل المفاضلة فيما بين الأسواق المالية المختلفة بالنسبة للمستثمرين الأجانب، ومعدل دوران السهم

يستهدف بصفة أساسية قياس درجة سيولة سوق مالي ما أو سهم ما دون الآخر، ويقصد بالسيولة في هذه الحالة توافر أوامر الشراء والبيع في معظم أيام التداول، وكلما زادت معدلات التداول على السهم ارتفعت سيولته بما يتيح فرصاً للمستثمرين للدخول والخروج من هذا السهم متى أرادوا، كما يقيس هذا المؤشر (عدد الصفقات) المنفذة بسوق الأسهم السعودي أي حجم التداول على شكل صفقات، وأنه كلما زادت تلك النتائج كان بصالح كفاءة السوق من خلال تحقيق الشرط الثاني للكفاءة الكاملة والشرط الثاني للكفاءة الاقتصادية بانحسار القيود على التعامل مثل التكاليف والقيود الأخرى لدخول المستثمرين للسوق، وبطريقة غير مباشرة إلى تحقق الشرط الثالث للكفاءة الكاملة من خلال زيادة عدد المستثمرين.

ت-

الشرط الثالث للكفاءة الكاملة والذي يقضي بوجود عدد كبير من المستثمرين .. الخ، ويتم التأكد من تحقق أو عدم تتحقق هذا الشرط من خلال المؤشر الآتي: عدد المستثمرين ، ويقيس هذا المؤشر (عدد المستثمرين) بسوق الأسهم السعودي خلال الأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ ، ومن ثم نتوصل لنتيجة مفادها أنه كما زادت تلك النتيجة كان بصالح كفاءة السوق من خلال تحقيق الشرط الثالث للكفاءة الكاملة من خلال زيادة عدد المستثمرين، وبطريقة غير مباشرة إلى تتحقق الشرط الثاني للكفاءة الكاملة والشرط الثاني للكفاءة الاقتصادية بانحسار العوائق أمام المستثمرين ودخولهم بشكل أكبر للسوق .

ث-

الشرط الرابع للكفاءة الكاملة والذي يقضي بأن المستثمرين يتصرفون بالرشد .. الخ، ويتم التأكد من تتحقق أو عدم تتحقق هذا الشرط من خلال المؤشر الآتي: عدد المحافظ الاستثمارية، صناديق الاستثمار، عدد المحافظ الاستثمارية / عدد المستثمرين ، ويقيس هذا المؤشر (عدد المحافظ الاستثمارية وصناديق الاستثمار وعدد المحافظ الاستثمارية / عدد المستثمرين) في سوق الأسهم السعودي خلال الأعوام ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ باعتباره مدخلاً رشيداً من قبل المستثمرين بذلك السوق يسعون من خلاله إلى زيادة عوائدهم بمخاطر قليلة، وأنه كما زادت تلك النتيجة كان بصالح كفاءة السوق من خلال تحقيق الشرط الرابع للكفاءة الكاملة .

وبالمثل فإن تتحقق شروط الكفاءة الكاملة سيؤدي بالنتيجة لتحقق شروط الكفاءة الاقتصادية، إذا تعد تلك المؤشرات لكتفاعة الأسواق الكاملة والاقتصادية على حد سواء، حيث إن تتحقق الشرط الأول لكتفاعة الكاملة = تتحقق الشرط الأول لكتفاعة الاقتصادية ، كما إن تتحقق الشرط الثاني لكتفاعة الكاملة = تتحقق الشرط الثاني لكتفاعة الاقتصادية .

وتم تطبيق تلك المؤشرات على سوق الأسهم السعودية "تداول" بناءً على المعلومات المتوفرة خلال المدة ٢٠١٠ - ٢٠٠٠ ، لأنها المدة المثلية لقيام معظم الشركات في ذلك السوق بالإفصاح الإلكتروني، أي المدة الانتقالية من نظام الإفصاح التقليدي إلى نظام الإفصاح الإلكتروني لبيان أثر ذلك على كفاءة سوق الأسهم السعودي وعلى النحو الآتي:

الجدول ١
المؤشرات المقترحة لكفاءة السوق

عدد المحفظ الاستثمارية / عدد المستثمرين	عدد صناديق الاستثمار	عدد المحافظ الاستثمارية	عدد المستثمرين	عدد الصفقات	معدل دوران السهم	عدد الشركات التي تتصفح الكترونياً / عدد الشركات المدرجة	عدد الشركات التي تتصفح الكترونياً	عدد الشركات المدرجة	السنة
1.14	98	845,641	743,635	657,828	22.45	9.38	6	64	2000
1.18	104	1,147,537	975,345	957,648	31.26	22.37	17	76	2001
1.21	132	1,677,974	1,387,987	1,033,669	39.45	42.65	29	68	2002
1.25	156	2,096,341	1,676,358	3,763,403	101.1	54.29	38	70	2003
1.36	167	2,677,364	1,967,923	13,319,523	154.4	63.01	46	73	2004
1.45	196	3,374,876	2,326,678	46,607,951	205.8	79.22	61	77	2005
1.5	208	3,897,237	2,593,245	96,095,920	429.2	87.34	69	79	2006
1.78	233	5,134,653	2,889,568	65,665,500	131.4	78.38	87	111	2007
1.76	262	5,724,167	3,254,865	52,135,929	212.3	76.19	96	126	2008
1.77	266	6,232,634	3,515,398	36,458,326	345.5	89.63	121	135	2009
1.78	267	6,923,124	3,882,361	19,536,143	416.8	95.1	136	143	2010

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي ومركز الرياض للمعلومات والدراسات الاستشارية وموقع الشركات وسوق الأسهم السعودي

إن انخفاض بعض المؤشرات لبعض السنوات لا يمثل انعدام الكفاءة، حيث نجد أن (عدد الشركات التي تتصفح الكترونياً / عدد الشركات المدرجة، معدل دوران السهم، عدد الصفقات أو عدد المحافظ الاستثمارية / عدد المستثمرين) قد انخفضت لسنوات أو عدة سنوات، إلا أن القيم المعبر عنها بعد الانخفاض لا تزال تمثل كفاءة ذلك السوق، ومن الملاحظ أن السوق شهد نمواً كبيراً ولكلفة المؤشرات خلال عام ٢٠٠٦ ، وهو ما أدى إلى تراجع في معدلات النمو للسنوات التالية في تلك المؤشرات ، لأنها مقارنة لما سبقها من نمو كبير خلال عام ٢٠٠٦ ، أما إذا ما قارنا تلك المؤشرات بين عامي ٢٠٠٠ بعام ٢٠١٠ نجد نتائج مبهرة تدل على نمو كفاءة ذلك السوق بشكل يوازي قيام الشركات بالإفصاح الإلكتروني، كما نجد أن هنالك ارتباطاً وثيقاً بين الإفصاح الإلكتروني وكفاءة السوق ، فمثلاً المؤشر الأول والخاص بقيمة الشركات بالإفصاح الإلكتروني قد انخفض بعد عام ٢٠٠٦ نجد أن المؤشرات المشار إليها أعلاه قد انخفضت بالتباعية ، وبناءً على ما سبق ومن أجل الحصول على نتائج أدق للعلاقة بين الإفصاح الإلكتروني والسوق المالي الكفؤ سيتمتناول تلك العلاقة إحصائياً باستخدام تحليل الانحدار البسيط ومعامل الارتباط وعلى النحو الآتي:

١. المتغير المستقل (X): وهو الإفصاح الإلكتروني ممثلاً بعدد الشركات التي تتصفح الكترونياً .

٢. المتغير التابع (Y): وهو السوق المالي الكفؤ ممثلاً بتحقق الشروط الأربع لتحققه من خلال المؤشرات المقترحة وهي:

- (Y₁) عدد الشركات التي تتصفح الكترونياً / عدد الشركات المدرجة
- (Y₂) معدل دوران السهم
- (Y₃) عدد الصفقات
- (Y₄) عدد المستثمرين
- (Y₅) عدد المحافظ الاستثمارية
- (Y₆) عدد صناديق الاستثمار

- (Y₇) عدد المحافظ الاستثمارية / عدد المستثمرين
ويظهر الجدول الآتي العلاقة بين تلك المتغيرات بعد تحليلها إحصائياً والتتعليق عليها:

الجدول ٢ التحليل الإحصائي للعلاقة بين المتغير التابع والمستقل

y ₇	y ₆	y ₅	y ₄	y ₃	y ₂	y ₁	X	البيان
0.953	0.971	0.993	0.99	0.484	0.81	0.88		معامل الارتباط
90.90%	94.40%	98.60%	98.20%	23.50%	66.00%	79.20%		معامل التحديد
89.80	153.12	612.25	487.42	2.76	17.47	34.18		المحسوبة
5.12	5.12	5.12	5.12	5.12	5.12	5.12		الجدولية

المصدر: من إعداد الباحثان بعد التحليل الإحصائي لنتائج المؤشرات المقترنة

١. تظهر نتائج التحليل باستخدام معامل الارتباط وجود علاقة طردية موجبة عالية بين الإفصاح الإلكتروني والسوق المالي الكفوء، إذ بلغت أعلى قيمة لمعامل الارتباط (0.993) والخاص بالمتغير التابع (عدد المحافظ الاستثمارية)، في حين بلغ أدنى قيمة لمعامل الارتباط (0.484) والخاص بالمتغير التابع (عدد الصفقات) والخاص بالشرط الثاني لكفاءة السوق.
٢. كما يظهر معامل التحديد (نسبة تأثير وأهمية المتغير المستقل على التابع) نتائج عالية باستثناء معامل التحديد الخاص بـ (معدل دوران السهم، عدد الصفقات) ضمن الشرط الثاني لكفاءة السوق.
٣. وعند مقارنة قيمة γ المحسوبة عند مستوى معنوية (٠٠٥) تظهر المعنوية العالية للعلاقة بين المتغيرين باستثناء المقارنة الخاصة بـ (عدد الصفقات) والخاص بالشرط الثاني لكفاءة السوق ، وعليه فإن الإفصاح الإلكتروني عند هذا المستوى له تأثير معنوي في تحقيق السوق المالي الكفوء ، وهو ما يدعم قبول فرضيتي البحث الأولى والثانية .
٤. بالرغم من أن التحليل الإحصائي أعلاه قد بين نتائج منخفضة لمؤشرات خاصة بتحقيق الشرط الثاني للكفاءة الكاملة، إلا أنها منخفضة مقارنة مع مثيلاتها من المؤشرات المتعلقة بتحقيق الشروط الأخرى للكفاءة السوق (١، ٣، ٤) ولكنها مقبولة إحصائياً لدور الإفصاح الإلكتروني في تحقيق السوق المالي الكفوء من خلال تحقق الشرط الثاني بنسبة مقبولة ، وهنا أنت النتائج مطابقة ومؤدية لما تم تناوله نظرياً بالحديث عن إمكانية تطبيق شروط السوق المالي الكفوء في ظل الإفصاح الإلكتروني مع إمكانية تحقيق الشرط الثاني بدرجة مقبولة .

الاستنتاجات والتوصيات

أ - الاستنتاجات

- ١- إن الإفصاح الإلكتروني هو استخدام الموقع الإلكتروني للشركة في توفير المعلومات المحاسبية، كما يتضمن المعلومات المتوفرة عن الشركات من قبل مواقع أخرى غير موقع الشركة الرسمي كموقع سوق الأوراق المالية المدرجة بها الشركة .
- ٢- للافصاح الإلكتروني العديد من المزايا مثل السرعة والدقة في توفير المعلومات المحاسبية والتي أسهمت في ترشيد قرار المستثمرين واتصاف الأسواق بالكفاءة .

- ٣- إن السوق المالي الكفوء هو السوق الذي يعكس فيه سعر الورقة المالية كل المعلومات المتاحة عن الشركة مصدرة الورقة .
- ٤- هناك مجموعة من الشروط الواجب توافرها في السوق المالي حتى يمكن اعتباره كفوءً، وتدرج هذه الشروط تحت نوعين من الكفاءة هي الكفاءة الكاملة والكفاءة الاقتصادية، واعتبرت الكفاءة الاقتصادية شرطًا ميسرة ضمن الكفاءة الكاملة .
- ٥- إن الإفصاح الإلكتروني أسهم في تحقيق السوق المالي الكفوء سواء من حيث العلاقة بين الإفصاح الإلكتروني والسوق المالي الكفوء أو من خلال الدراسة الميدانية في سوق الأسهم السعودي والتي أكدت ذلك، حيث :

 - تحققت الشروط الخاصة بالكفاءة الكاملة في ظل الإفصاح الإلكتروني لكل من الشرط الأول والثالث والرابع وبصورة كاملة، أما الشرط الثاني فقد تحقق بنسبة مقبولة وليس كاملة في ظل الإفصاح الإلكتروني .
 - تحققت الشروط الخاصة بالكفاءة الاقتصادية وبصورة كاملة لكل من كفاءة التشغيل وكفاءة التسعيير في ظل الإفصاح الإلكتروني بناءً على تحقق الشرطين الأول والثاني ضمن الكفاءة الكاملة .
 - بما أن الكفاءة الاقتصادية لأسواق المال قد تحققت في ظل الإفصاح الإلكتروني، فهي كافية بكفاءة تلك الأسواق، على اعتبار أن العديد من الخبراء والباحثين قد اعتبروا أن الكفاءة الكاملة مثالية، وبالرغم من ذلك فإن بعض شروط الكفاءة الكاملة تحققت في ظل الإفصاح الإلكتروني، ما يعني تأكيد كفاءة أسواق المال في ظل الإفصاح الإلكتروني .

ب - التوصيات

١. إلزام الشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودية بتقديم إفصاحاتها الضرورية بأقرب وقت ممكن وعدم الاكتفاء بالنشر الإلكتروني، وذلك بالنسبة لسوق الأسهم السعودية وعلى الواقع الإلكتروني للشركات المدرجة بذلك السوق .
٢. إدخال تحسينات على تقنيات الإفصاح الإلكتروني بسوق الأسهم السعودي، فضلاً عن موقع الشركات المدرجة بذلك السوق، وسيكون لتلك التحسينات فوائد أكبر إن رافقها اللوائح التي تضمن دقة ونوعية المعلومات التي أحيلت إلى المستثمرين .
٣. الإفصاح الإلكتروني في سوق الأسهم السعودي عن الإرشادات والضوابط والعقوبات والحالات التي تواجه المستثمر بما يزيد من رشادة المستثمرين.
٤. يجب أن تتواجد الحماية ضد المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر، وبالتالي يجب على إدارة سوق الأسهم السعودي متابعة الصفقات الوهمية، ويكون لديها الإجراءات الرادعة لها من خلال تقييمات مكملة للإفصاح الإلكتروني.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

١. التميمي، أرشد وسلام، أسامة عزمي، (٢٠٠٤)، الاستثمار بالأوراق المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
٢. جودة، صلاح، (٢٠٠٠)، بورصات الأوراق المالية علمياً وعملياً، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الطبعة الأولى ، عمان، الأردن .

٣. الخيال، توفيق عبد المحسن، (٢٠٠٩)، العوامل المؤثرة في نشر التقارير المالية للشركات المساعدة السعودية عبر الانترنت، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العدد ٢٣، المجلد ٢٣، جدة، السعودية.
٤. رمضان، نادر يونس و الشحيري، محمد حويش علاوي ،(٢٠٠٩)، دور الإبلاغ المالي الإلكتروني في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية : دراسة ميدانية لأراء عينة من معدى ومستخدمي المعلومات المحاسبية في إقليم كورستان العراق، المؤتمر العلمي العاشر لكلية الرافدين الجامعة -٦ -٨ ديسمبر، العراق.
٥. السليم، فيصل زمط حسن، (٢٠٠٦)، مقومات الإفصاح الإلكتروني وأهميته في قرارات الاستثمار، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد ٦١ ، بغداد، العراق .
٦. سميرة، لطرش، (٢٠١٠)، كفاءة سوق رأس المال وأثرها على القيمة السوقية للسهم - دراسة حالة مجموعة من أسواق رأس المال العربي، أطروحة دكتوراه، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري ، الجزائر.
٧. الشحادة ، عبد الرزاق و حميدان، عبد الناصر، (٢٠٠٥)، دور المعرفة المحاسبية في تشجيع ثقافة الاستثمار في أسواق رأس المال العربية، المؤتمر العلمي السنوي الدولي الخامس، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، ٢٥-٢٧ / نيسان ، عمان، الأردن.
٨. الشيرازي، عباس مهدي، (١٩٩٠)، نظرية المحاسبة، منشورات ذات السلسل، الكويت.
٩. صالح، مفتاح و فريدة، معارفي، (٢٠١٠)، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية - دراسة الواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها، مجلة الباحث، العدد ٧ .
١٠. الفالوجي، محمد يوسف عنتر، (٢٠٠٧)، اختبار كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية عند المستوى الضعيف - دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في السوق لسنة ٤٠٠٥-٢٠٠٥ رسالة ماجستير ، منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية – غزة.
١١. قصراوي، عبد الحميد، (٢٠٠٧)، دور تكنولوجيا المعلومات في سوق فلسطين للأوراق المالية - البيئة الإلكترونية المستخدمة في السوق، الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني، غزة، فلسطين .
١٢. محمود، صدام محمد وحسين، علي ابراهيم، (٢٠١١)، المحاسبة ومواكبة التطور الاقتصادي والتكنولوجي، سلسلة الاتجاهات الحديثة في المحاسبة، الإصدار الأول، بغداد، العراق.
١٣. مركز الرياض للمعلومات والدراسات الاستشارية.
١٤. مطر، محمد، (٢٠٠٩)، إدارة الاستثمارات، الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن.
١٥. النشرات الفصلية لصندوق النقد العربي .

ثانياً- المصادر باللغة الأجنبية

1. Avolio , Gene & Gildor , Efi & Shleifer , Andrei , (2001) , "Technology , Information Production , and Market Efficiency" Harvard Institute of Economic Research , Harvard University - Cambridge, Massachusetts
2. Hedlin , P. , 2009 , The Internet as a Vehicle for Investor Relations: The Swedish Case,_ European Accounting Review , Vol. 8 , No. 2
3. Higgins, Robert , (2001) , Analysis for Financial Management , 6th edition, McGraw – Hill, America
4. Hunton , James & Wright , Arnie & Wright , Sally , (2003) , The Supply and Demand For Continuous Reporting , by Price water house Coopers LLP , Bryant College
5. Keliwon , Kamarul Baraini & Mohamed , Zakiah Muhammaddin , (2010) , Internet Financial Reporting Disclosure Strategy , International Conference on Business and Economic Research - ICBER- , Hilton Hotel - Kuching Sarawak , Malaysia - 15 - 16 March

6. Turel , Asli (2010) , The Expectation Gap in Internet Financial Reporting: Evidence from an Emerging Capital Market , Middle Eastern Finance and Economics , Issue 8
7. Wagenhofer , Alfred , (2003) , Economic Consequences of Internet Financial Reporting , Schmalenbach Business Review , Vol. 55

ثالثاً. الانترنت

1. العبيدي، صالح، (٢٠٠٨)، الإفصاح الإلكتروني وأثره في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق مسقط للأوراق المالية، على الرابط :
<http://www.google.iq/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm>